

وسائل الإعلام وأثرها على السلوك الثقافي للمجتمعات العربية في ظل العولمة

أ. بلقاسم مزيوة

جامعة العربي التبسي - تبسة-

ملخص:

العولمة نظام لا تقتصر أبعاده على التجارة والمال والصناعة ولا يشمل التسويق والتكنولوجيا والمعلومات فحسب، بل يشمل الثقافة والفكر والتقاليد والعادات التي تكون عماد المجتمع، وبخاصة القيم الأخلاقية وما تؤدي إليه من سلوكيات فردية وجماعية تشكل الأرضية التي تقوم عليها أنماط السلوك الاجتماعي وما يمثل الحياة الثقافية في مجملها، وفي هذا السياق يبد وجليا هيمنة وغلبة الثقافات التي لها انفتاح معلوماتي وتمتلك وسائل اعلام واتصال قادرة على نشر وارساء وسيادة نماذج من القيم الأخلاقية وأنماط معينة من السلوك الثقافي عن طريق القنوات الفضائية والانترنت وغيرها.

وفي هذا المداخلة سنحاول التطرق إلى أهم أثار وسائل الاعلام على السلوك الثقافي للمجتمعات العربية انطلاقا من الانعكاسات التي تتمظهر وتتجلى من خلال القيم الثقافية للفرد، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وما إذا كانت المجتمعات العربية قادرة على التوفيق بين الثقافات الدخيلة التي جاءت بها خاصة التقنية الغربية في إطار العولمة من جهة، والتمسك بثقافتها الأصلية ذات العادات والتقاليد التي توطر أخلاق الفرد العربي من جهة ثانية، أم أن هذه المجتمعات ستقع ضحية سيرورة تضییع ذاكرة سلوكياتها وأخلاقها، خاصة أن التغيرات التي شهدتها هذه البلدان لم تلد من رحم أفكارها، بل تلقتها بالوكالة من خلال حركة الفكر الغربي وأثر العلمنة والأدلجة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الاعلام، السلوك الثقافي، المجتمعات العربية، العولمة.

مقدمت:

شهد العالم في أواخر القرن العشرين وطلائع القرن الواحد والعشرين الكثير من التغيرات التي تضمنت بين ثناياها مفاهيم عدة أثرت وانعكست نتائجها على مختلف نواحي الحياة البشرية سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي والثقافي والموروث الحضاري، أكثر هذه المفاهيم انتشاراً وشيوعاً هي تلك الظاهرة التي أطلق عليها العولمة أو الكوكبة، هذه الأخيرة انطوت على مفارقات شكلت مصدر قوتها وديناميتها، ففي الوقت الذي تنادي بفتح آفاق جديدة للمجتمعات من خلال ما تقدمه من فرص النم والاقتصادي والتجاري وإعادة توزيع عناصر القوة والثروة، وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي اللامادي، تطرح أيضاً تحديات كبيرة في مجال الثقافة والفكر والتقاليد والعادات التي تكون عماد المجتمع.

وفي ظل هذه الإفرازات يحق لنا كمجتمعات تبحث عن موقع لها ضمن منظومة العولمة، أن نطرح مجموعة من الأسئلة، لعل الأكثر إلحاحاً منها هي تلك الأسئلة التي تبحث في كشف النقاب عن أهم آثار وتداعيات العولمة على السلوك والقيم الثقافية للمجتمعات العربية، وما إذا كنا قادرين على التوفيق بين الثقافات الدخيلة التي جاء بها الفعل التحديثي والتقنية الغربية في إطار العولمة من جهة، والتمسك بثقافتها الأصلية ذات العادات والتقاليد التي تؤطر النظام الثقافي العربي من جهة ثانية، أم أن هذه المجتمعات ستقع ضحية سيرورة تضییع ذاكرة سلوكياتها المعبرة عن ثقافتها العربية الأصيلة، كون هذه الأخيرة لم تشهد هذه التغيرات من رحم أفكارها، بل تلقتها بالوكالة من خلال حركة الفكر الغربي وأثر العلمنة والأدلجة المدعومة بترسانة اعلامية عالية التقنية وقنوات فضائية كأهم الأدوات المساعدة على نشر- وتجسيد وتكريس سياسات وبرامج ظاهرة العولمة وغاياتها.

وقبل محاولة البحث عن إجابة لهذا الأسئلة لا بد لنا من التوقف عند مفهوم العولمة والأدوات التي ارتكزت ومازالت تركز عليها من أجل السير في تحقيق الأهداف المخطط لها.

أولاً: مفهوم العولمة وأدواتها:

تجدر الإشارة هنا إلى أن الممارسات التي تنطلق من تعميم سياسة أو عادة أو ثقافة معينة ليست وليدة العقود القليلة الماضية، وإنما هي قديمة من خلال محاولة العديد من الدول الإمبريالية والاستعمارية التي حاولت فرض ثقافتها وفرض تعليم لغتها وتطوير اقتصادها، عن

طريق الاستعمار العسكري المباشر واحتلال الدول التي تقع على الممرات التجارية والمنافذ البحرية والبرية لنهب ثرواتها ومواردها الطبيعية، وهذا ما يعطي البعد التاريخي لظاهرة العولمة وتشير العولمة في اللغات الأوروبية المختلفة إلى كل سياسة أو سلوك على المستوى العالمي "GLOBALISATION"، وفي معنى آخر يقصد بها السياسة الكونية ويقال أيضاً الكوكبة والكوننة، وهي متقاربة مع مصطلح التدويل "INTERNATIONAL" أي كل ما هوأممي، وهذه المصطلحات تصب في المفهوم الفكري الذي يضيف الطابع العالمي أو الدولي أو الكوني على النشاط⁽¹⁾.

وفي العقود القليلة الماضية وبعد صراع كبير بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وما عرف بالحرب الباردة وبعد انتهاء هذه الحرب بانتصار المعسكر الرأسمالي، هذا الأخير سارع إلى العمل على فرض السياسات الهادفة إلى تحويل البنى الاجتماعية والاقتصادية للدول التي كانت تحت سيطرة ونفوذ الاتحاد السوفيتي إلى النموذج الرأسمالي ول وباستعمال القوة العسكرية، وأصبح هدف هذه الدول فرض النموذج الرأسمالي المعتمد على الاقتصاد الليبرالي الحر على كل دول العالم، ومن ثم تحول هذا الصراع بين دول المعسكر الرأسمالي من أجل فرض سياساتها المؤدية إلى السيطرة الاقتصادية وتبلور هذا الصراع بين الولايات المتحدة والكتل الاقتصادية الرأسمالية الأخرى، ويبرز ذلك من خلال خلق وتسخير مجموعة من الأدوات المساعدة على نشر- وتجسيد وتكريس السياسات التي تنجم عن ظاهرة العولمة وفرضها ول وبالقوة ومن أهم هذه الأدوات:

1. الشركات المتعددة الجنسيات:

تشكل الشركات المتعددة الجنسية أوما يطلق عليها عادة الشركات العابرة للقارات القوة المحركة للعولمة بشكل عام وعولمة الإنتاج بشكل خاص، إذ بعد أن واجهت هذه الشركات ركوداً في الطلب وارتفاعاً حاداً في كلفة الإنتاج، عملت على نقل قواعد إنتاجها إلى الدول النامية كالدول العربية، حيث تشهد أسواق السلع والخدمات نمواً ملحوظاً.

2. منظمة التجارة الدولية:

وهي منظمة منبثقة عن اتفاقية الغات وتجسيد للاتجاه القائل بتحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة لا تعرف الحواجز أمام حركة السلع (مادية أو خدمية أو تكنولوجية) وحركة رأس

¹ تركي صقر: الإعلام العربي وتحديات العولمة"، وزارة الثقافة، دمشق، 1998، ص، 178.

المال وهوما يتضمن تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد تتوحد فيه القواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات التجارية والمالية الدولية⁽¹⁾.

3. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

يعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أهم أدوات وأركان ترسيخ مصطلح العولمة والنظام الاقتصادي المعاصر، وهذا من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي، وبرنامج التكيف الهيكلي.

فصندوق النقد الدولي يتابع ويشرف على تنفيذ ما يلي:

❖ برنامج التثبيت الاقتصادي: تعتمد فكرته على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة، والتعديلات في هيكل الاقتصاد وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة في الآجال القصيرة، والدول التي تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية أ والتي تعاني من المديونية المرتفعة وتطلب الاقتراض لمعالجة هذه الاختلالات الهيكلية يتطلب عليها بما يلي:⁽²⁾⁽³⁾

- ✓ العمل على الحد من الإنفاق العام على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والدفاع.
- ✓ التحكم بالسيولة النقدية بالعمل على السيطرة على عرض النقد والائتمان المحلي بما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية.

✓ العمل على تخفيض مستويات الأجور المحلية.

❖ برنامج التكيف الهيكلي: يشرف البنك الدولي على متابعة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي من خلال الاعتماد على مفاهيم النظرية الاقتصادية في تخصيص وتوزيع الموارد، وأهم إجراءات تطبيق هذا البرنامج تركز على المطالبة بما يلي:⁽³⁾⁽⁴⁾

- ✓ الحد من الملكية العامة على حساب توسيع القطاع الخاص.
- ✓ ضرورة العمل على تحرير التجارة وزيادة الصادرات لزيادة الإنتاجية والتأكيد على ضرورة المنافسة وتخفيض الرسوم الجمركية والعمل على التوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية.

¹ محمد د ويدر " المنظمة العالمية للتجارة (الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية "، دراسات استراتيجية السنة الثانية، العدد الثاني، 2001، ص48.

² حازم الببلاوي: " النظام الاقتصادي الدولي المعاصر " عالم المعرفة، الكويت، العدد 257، ص-ص 198-199.

³ طاهر كنعان: الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أب وظبي، 1996، ص138.

4. ثورة الاتصالات والمعلوماتية:

لقد أثبت واقع التغيرات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها طلائع القرن الواحد والعشرين أن المجتمعات البشرية تنتظرها مجموعة من التحديات كالعولمة وشدة المنافسة، فالعالم يشهد تحولات سوسيو-اقتصادية ساهمت فيها الثورة المعلوم-اتصالية التي أفرزت طفرة غير مسبوقة في مجال البحث العلمي، وكذا تكنولوجيا الكمبيوتر وثورة الاتصالات والاعلام وفي مقدمتها تكنولوجيا الهاتف النقال وغيرها، هذه التكنولوجيات تعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في فرض ونشر-سياسات العولمة، من خلال جعل العالم قرية صغيرة تحكمه قوة المعرفة والمعلوماتية.

من هنا أصبحت تكنولوجيا المعلومات أساس اكتساب الميزة التنافسية التي تسعى المجتمعات والأمم إلى تكوينها وتنميتها لمواجهة التحديات الناتجة عن انفتاح السوق وانهيار حواجز وموانع حركة التجارة وتدفقات راس المال بين أنحاء السوق العالمية الواحدة، ما جعل المجتمعات عامة والنامية خاصة أمام تحديين أحدهما أصعب من الآخر، ويتمثلان في:

➤ ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي والتحول إلى انماط الانتاج الكثيفة، التي تعتمد على رأس مال مادي مرتفع، وخلق فرص عمل قليلة.

➤ ضرورة التمسك بالتكنولوجيا ذات العمالة الكثيفة التي تتميز بخلق فرص عمل أكثر وقدرة تنافسية أقل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من أوراق اللعبة المعرفية والتقنية التكنولوجية في عالم اليوم تسيطر عليها الأقلية من سكان العالم "الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الموحدة، اليابان"، وما زاد ومن تعزيز هذا الوضع شبكات الانترنت وثورة الاتصالات التي ساهمت في عولمة الإعلام من خلال انتشار الفضائيات التي تعمل على نشر القيم والسلوك الاستهلاكي الذي تعمل قوى العولمة من أجل نشره.

ثانياً: المجتمع العربي في ظل الاعلام الجديد:

إن سياسات ومآرب العولمة في المجال الثقافي تستهدف الهويات القومية ومقوماتها الرئيسة من لغة ودين ورموز تاريخية وأنماط عيش وسلوك وعادات وتقاليده ومعطيات اختلاف وتمايز المجتمعات، ما يجعل مخاطر العولمة على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية والثقافة الوطنية، فالعولمة تعني مزيداً من تبعية الأطراف لقوى المركز، من خلال العمل على استثمار منجزات الثورة المعلوم-اتصالية والتقدم

التقني والتكنولوجي في نشر ثقافة جماهيرية واحدة وبقوالب محددة مسبقة الصنع عمودها الفقري الاستهلاك، وهذا ما نجده في المحطات الفضائية التي جندت لترويج البضائع الاستهلاكية.

فالإعلان أصبح سيد الموقف في كل الفضائيات وشكلت مادته هاجس يوجه الأجيال الجديدة في التفكير والتعامل والبيع والعرض والترويج وأسلوب الحياة بكامله، وهذا ما قد ينعكس على مجتمعاتنا العربية وفرض التبعية عليها من خلال الاختراق والغز والثقافيين وتخريب القيم واستقطاب الأجيال الصاعدة، بدغدغة غرائزها وتوجيه ميولاتها والتركيز على ما هوفي سطح اهتمامات وتطلعات البشرية، مستفيداً من فاعلية التفوق والقوة والسيطرة والثروة التي لديه في هذا المجال، للوصول إلى زعزعة ثقة ومح وشخصية ومقومات ثقافة الفرد العربي، انطلاقاً من استهداف اللغة والدين وبقية السمات والعادات والتقاليد والأعراف ومكونات الذاكرة التاريخية للمجتمعات العربية.

وعلى صعيد العولمة الإعلامية والهوية الثقافية، يرى فضيل دلي وأن تأثير البث التلفزيوني المباشر لا يمكن إغفاله سواء تعلق الأمر بالبث القادم من الخارج أو الذي نبثه نحن لمواطنينا من داخل دولنا العربية، إذ تشير معظم النتائج والدراسات إلى الإمكانيات الفنية الهائلة التي تتمتع بها المحطات الفضائية الأجنبية وما تقدمه من مواد إعلامية جذابة تخفي وراءها مخاطر عديدة، تجعلها موضع اهتمام بعض الفئات من المواطنين، وتكمن الخطورة في أن هذه الفئات تتمثل في الشباب، حيث سادت في دولنا العربية مظاهر التقليد والمحاكاة للثقافة الغربية على نطاق غير محدود، خاصة فيما يتعلق بعادات المأكّل والملبس وممارسات الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية بين الناس وسيادة الحاجات المادية على المعنوية وزادت درجة الخطورة عندما ترجمت الأعمال الإعلامية الغربية الى العربية وعرضها في محطاتنا التلفزيونية كالمسلسلات والأفلام والرسوم المتحركة.... وبالرغم من المخاطر العديدة للبث التلفزيوني المباشر تبقى حقيقة هامة وهي أنه أصبح ضرورة تملئها ظروف العصر، إذ لا يستطيع الفرد منا العيش في عزلة عن العالم⁽¹⁾⁽⁵⁾.

¹ فضيل دليو: العولمة والهوية الثقافية (سلسلة أعمال الملتقيات)، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة - الجزائر - 2010، ص-ص 250-251.

إن ما يميز المشهد العام للمجتمع العربي هو تجاوز ظاهرة العولمة مخطط التفطيت المتعلق بالأبعاد السياسية والجغرافية، لتبدأ مخطط التنقيب المتعلق بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والفكرية والروحية، مستهدفة في ذلك تدمير البنى الثقافية وعزلها عن الواقع وتهميش المثقف والحد من فاعليته في حياة مجتمعه، لذا فإن العولمة أصبحت تحمل في طياتها نوعاً آخر من الغز والثقافي أي قهر الثقافة الأخرى لثقافة أضعف منها، لأن العولمة لا تعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات بل أنها توصي أيضاً باحتمال نشر الثقافة الاستهلاكية والشبابية عالمياً، وإلغاء الحوار والتبادل الحضاري واستهداف العقل والنفس كأداتين لتفسير وتأويل وتسريع وقبول ما هو مفيد ومحاربة ومواجهة السلوكات المنافية لقيمنا وخصوصيتنا كمجتمعات عربية، من خلال السيطرة خاصة عن طريق الوسائل السمعية البصرية التي تسعى إلى تسطيح الوعي.

بالإضافة إلى هذا فالوضع الثقافي العربي الراهن خاصة من خلال وسائل الإعلام يواجه تحديين أحدهما أمر من الثاني ويتمثل التحدي الأول في الحرب الثقافية الداخلية التي شقت المجتمع إلى معسكرين أيديولوجيين، أحدهما إسلامي والآخر علماني، أما الثاني يتمثل في حرب ثقافية خارجية تضع العالم العربي وجهاً لوجه أمام حملة تشويه وتدمير منتظمة لرمزية الثقافة والهوية العربية والإسلامية في سياق ما سمي بحرب الحضارات أو صدام الثقافات، وهذه الحرب هدفها تشكيك الفرد بثقافته وقدرة مجتمعاته على البقاء والاستمرار من دون تغيير هويتها والانسلاخ عن جلدتها.

فلم يكن العالم العربي يظهر في أي حقبة سابقة متبايناً في ثقافته وسلوك مجتمعاته ونظم حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع المعايير العالمية السائدة، أي مناقضا للحدثة والديمقراطية والعلمانية كما هو عليه اليوم.

باختصار، دفعت الضغوط الداخلية والخارجية ولا تزال من خلال وسائل الإعلام الغربية خاصة، إلى تعميق أزمة الهوية والتراجع عن سياسة بناء الثقافات الوطنية السابقة القائمة على تعزيز إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحدثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين، وتزداد في المقابل موجة التبعية الثقافية لأسواق الانتاج الثقافي الخارجي وللثقافة الاستهلاكية، وبقدر ما تتسارع وتيرة بناء المؤسسات التعليمية والجامعية والثقافية الأجنبية التي تدرس بلغاتها الخاصة، تتحول الحدثة من جديد إلى بنية أجنبية أو غريبة وتحدث شرخاً متزايداً بين الأطياف المكونة للمجتمعات العربية، ويقوم الانفتاح الثقافي دون رؤية

تستهدف التجديد المبني على الأصالة العربية، أي من دون أن يكون مرتبطاً بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية أ وللتحديث.

المراجع :

1. تركي صقر: الإعلام العربي وتحديات العولمة "، وزارة الثقافة، دمشق، 1998 ص، 178.
2. محمد د ويدر " المنظمة العالمية للتجارة (الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية "، دراسات استراتيجية السنة الثانية، العدد الثاني، 2001، ص48.
3. حازم الببلاوي: " النظام الاقتصادي الدولي المعاصر " عالم المعرفة، الكويت، العدد 257، ص-ص 198-199.
4. طاهر كنعان: الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أب وظبي، 1996 ص، 138.
5. فضيل دليو: العولمة والهوية الثقافية (سلسلة أعمال الملتقيات)، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة -الجزائر - 2010، ص-ص 250-251.